

آليات تحقيق الامن الدولي: الدول الاسلامية والاروروبية نموذجاً ما بين التطبيق والتقييد "دراسة تحليلية للوضع الراهن"

أ. محمد حامد محمد الاحيرش

جامعة سونان أمبيل الحكومية

تمهيد

تعرض الامن الدولي في فترة الحرب الباردة الى أزمات حادة كادت أن تؤدي في أكثر من مناسبة إلى قيام حرب ساخنة بين الدول الاسلامية والاروروبية، حيث يتركز الصراع بين مراكز النفوذ في اوربا وأسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، حيث إن وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وسقوط نفوذه، ظهرت مجموعة من التساؤلات حول طبيعة النظاهذاالدولي الجديد، وأيضا عن نظاهذاالامن الدولي الذي يكون فيهذاالعالمأكثر أمنا واستقرارا وملائمة لواقع النظاهذاالجديد.

ويعتبر الامن الدولي أكبر وأوسع وحدة تحليل ففي الدراسات الامنية، كونه مرتبط بأمن كل دولة فهو عضو في النسق الدولي الذي هو مجموعة من الوحدات المترابطة نمطيا، من خلال عملية التفاعل فالنسق يتميز بالترابط بين وحداته، كما أن التفاعل يتسم بالنمطية علي نحو يمكن ملاحظته وتفسيره والتنبأ به.

ولتحقيق الامن الدولي يتطلب آليات عمل جماعية، منها نظام توازن القوى ونظاهذاالامن الجماعي سواء كانت بين الدول الاسلامية أو الاروروبية.

حيث ظهر نظام توازن القوى

بعد اتفاقية وستفاليا لعام 1648م، وتقوم فكرتهذاالاساسية على أن الصراع هو الطابع المميز للعلاقات الدولية، حيث تتفاوت الدول في القوى النسبية، وكذا التباين في مصالحها القومية وسعي كل منها إلى تعظيم مكاسبها على حساب الاخرى، خصوًصاً إذا ما اكتسبت دولة ما تفوق ساحق في قواتها وقدرتها، فإنها

ستهدد باقي الدول وهو ما يدفع بالآخيرة إلى التجمع في محاور مصادرة للدولة مصدر التهديد.

فنظام توازن القوي هو الحالة التي يتسم بها توزيع القوة بين عدد من الدول بشكل لكل متعادل نسبياً، حيث لا تكون لأية دولة القدرة على فرض هيمنتها على ما عداها من الدول.

ويتحقق توازن القوي في حالتين هما:

- أ. حفظ السلة الدولي من خلال التجمع في محاور مصادرة ضد قوي التهديد لتحقيق الردع، و استمرار الوضع القائم.
 - ب. إيجاد محاور متعادلة في القوة لدول مختلفة الاهداف، لمنع تفادي أي اختلال بتوازن القوي القائم والمحافظة على استقلال وحداتها المكونة له.
- وهناك العديد من الوسائل التي تحقق مبدأ توازن القوي منها:

أ. التداخل

ب. المناطق العازلة.

ت. التسليح.

ث. التعويضات الاقليمية

ج. سياسة فرق تسد

أما من حيث نظام الامن الجماعي: فيعتبر كرد فعل النظام القديم القائم على نظام توازن القوي، حيث إن أول تطبيق له في ظل عصبة الامم، ثم في إطار منظمة الامم المتحدة لمنع نشوب الحروب و احتوائها، وهو لا يعني انتهاء الاختلافات والتناقضات القائمة في مصالح الدول، وإنما إنكار انفس المسلح كأداة لحلها، والتكيز على الوسائل والاساليب السلمية، ويمكن تعريفه بأنه: "التزام جميع الدول بأن تشارك بقواتها ضد الدولة المتعدية، فور تقرير هذا العدوان عن طريق إجراءات خاصة بذلك". وهذا التعريف يقتصر فقط على دور الدول في حفظ السلم والامن الدوليين. "كما عرف أيضا على أنه ذلك النظام الذي تتحمل في الدول الاعضاء في المنظمات أو الهيئات الدولية مسؤولية حماية كل عضو من أعضائها" فهذا التعريف أشمل لأنه يركز على دور الدول و المنظمات الدولية التي

تكون عضويتها متاحة لكل أعضاء المجتمع الدولي، وهو ما يميز الأمن الجماعي عن التحالف.

ويرى الباحث أن لتطبيق الأمن الجماعي يجب مراعاة بعض المعايير منها:
اعتبار السلام غير قابل للتجزئة، وهذا المبدأ يترتب عليه قبول الدول التضحية بحرية العمل والتنازل عن حق اتخاذ القرارات الوطنية، والتقييد بنمط العمل الذي يفرضه نظام الأمن الجماعي واستعدادها للحرب من أجل النظام القائم وعدهذا لاعتداد بوزن الدولة المعتدية أو الدولة المعتدي عليها. وهذا يتطلب الآتي:

أ- حظر اللجوء إلى استخدام القوة أو التهديد بها في العلاقات الدولية، ويستثنى منها الآتي: (أ) من خلال جهاز دولي، الذي هو بموجب المادة من ميثاق الأمم المتحدة هو الجهاز المسؤول عن حفظ السلم والأمن الدوليين والعمل على تسوية النزاعات بالطرق السلمية، وفقاً للفصل السادس والسابع من الميثاق، وجاءت المادتان 41 و42 لتعطيه سلطة فرض الجزاءات سواء أكانت جزاءات عسكرية أم غير عسكرية45، و لك من خلال مجموعة من الإجراءات الترتيبات الجماعية بالطرق السلمية التفاوض، التحقيق، التوفيق، الوساطة، التحكيم، القضاء أو باستخدام القوة الردع أو المنع.

ب- احترام التزامات الدولية المتعلقة بحفظ السلم والأمن الدوليين.

ت- عدهذا التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ث- تسوية النزاعات بالطرق السلمية.

ج- إتساع نطاق عضوية الأمن الجماعي لجميع الدول.

ح- في حالة إقرار مجلس الأمن استخدام القوة يجب على الدول الأعضاء في نظام الأمن الجماعي أن تتفوق في حجم القوة العسكرية وغير العسكرية على الدولة المعتدية والمخلة بنظام الأمن الجماعي.

رغم ان المحافظة على السلم والأمن الدوليين بين الدول الإسلامية الأوروبية هو ما هدف إليه كل من نظام توازن القوي ونظام الأمن الجماعي، إلا أنهم يختلفان في الوسائل، ويمكن الموازنة بينهما عن طريق مفهوم المقومات الأمنية.

حيث يعتبر مفهوم المقومات الامنية من أكثر المصطلحات السياسية ثارة للجدل لارتباطه ببقاء الافراد والشعوب والدول واستمرارها، وقد تعددت تعريفات الامن من حيث المضمون أو مستوى التحليل أو الوسائل والاطراف المعنية به. فهو "القدرة على التحرر من تهديد رئيسي للقي هذا العليا الفردية والجماعية، وذلك من خلال جميع الوسائل الممكنة للحفاظ على حق البقاء على الاقل، أو هو غياب التهديد للمقي هذا الاساسية.

وعلى صعيد الامن الاقليمي فقد سعت بعض الدول الاسلامية إلى توثيق علاقات الانادماج القائمة عبر تأسيس الاتحاد، أو ما يعرف بالتحالف الدولي الاسلامي فهذا السعي إلى بناء سياسة خارجية وأمنية مشتركة، وبالتالي انعكس هذا الاتحاد على نمط تفاعل العلاقات بين الدول الاسلامية والاتحاد الاوروي خاصة السعودية والولايات المتحدة الامر يكية، الامر الذي كان له تداعيات على سياستهما تجاه الدول العربية. كما سعى الحلف إلى تعظيم مكاسبه الامنية، عبر سياسة الحوار والشراكة والتعاون في إطار محيطه الاستراتيجية مع دول قوس الازمات الشرقي، بالاضافة إلى اعتماده سياسة التوسع والتمدد في وسط وشرق اوروبا والدول العربية.

المقومات الامنية للدول الغربية والاسلامية

المقوم الجيولوجي: يتضمن تعيين مناطق أمن الدولة وكيفية توزيع السكان، وكذا طريقة انتشار الصناعات على الاقاليم، وإمكانية توفر وسائل الاتصال والمواصلات بين أجزاء الاقليم الواحد، ويمكن مناقشة هذا المقوم في النقاط الآتية:

الأول: حجم الرقعة الجغرافية: هناك علاقة جدلية بين المساحة الجغرافية التي تعطي الدولة جانباً من قوتها، وقوة الدولة التي تسمح بتوسيع حيزها الجغرافي، وهنا نتعرض إلى تأثير حجم الدولة في قوتها من خلال:

أ- استيعاب تعداد ضخ من السكان بالاضافة إلى الزيادة السنوية سواء كانت طبيعية أو غير طبيعية (الهجرة)، و كذا وفرة وتنوع الموارد الطبيعية، وهو ما يحقق معادلة متوازنة بين الضغط السكاني والموارد المحدودة.

ب- منح عمق استراتيجي دفاعي يسمح بامتصاص الضربة : الاولى ويقلل من تأثير المفاجآت الاستراتيجية من خلال إمكانية توزيع المراكز الاستراتيجية

والاقتصادية. ونشر القواعد العسكرية على مساحات متباعدة من أجل تشتيت قوات العدو، واستدراجها ثم افنائها.

ت- التضاريس أو جغرافية الأرض: تساهم التضاريس من حيث وجود الجبال والانهار و السهول في تحديد طبيعة النقل والاتصال داخل الدولة. فكلما كان الاتصال سهلاً كلما زدت درجة التجانس و الترابط الثقافي وهذا ما يسهل من عملية الدفاع عنها مثل جبال البرانس بإسبانيا والمحيطين الهادي والهندي بالنسبة للولايات المتحدة، قبل ظهور الصواريخ العابرة للقارات.

الموقع الجغرافي: تبرز أهمية هذا العامل من خلال:

- أ. مدى اندماجها ومشاركتها في المجتمع الدولي عكس الدول الحبيسة.
- ب. يحدد الموقع الجغرافي طبيعة قوة الدولة من حيث كونها قارية أم بحرية
- ت. اشرافها على المضائق والاذرع المائية العالمية الا أن أهمية هذا العامل قد تقلصت بسبب التطور الهائل في الاسلحة والتقنيات العسكرية و وسائل الدعم اللوجستي.

المقوم الاقتصادي: يشير إلى قدرات الدولة الاقتصادية (زراعة، صناعة، خدمات) ودرجة الاعتماد على الخارج، وكذا الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد، من حيث كونه اقتصاداً إنتاجياً أو اقتصاداً ربيعياً، بالإضافة إلى نسبة اليد العاملة المؤهلة و مدى التوظيف المناسب لعوامل الانتاج، من أجل تحقيق نمو اقتصادي وصولاً إلى تنمية مستدامة والتي تعد اللبنة الأساس لاستقرار السياسي والاجتماعي.

المقوم الاجتماعي: يشير هذا العامل إلى طبيعة التكوين الاجتماعي (طوائف، أقليات، مذاهب) ونوعية العلاقة السائدة في المجتمع (تعاون أو صراع، وكذا التوازن بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي في ظل موارد محدودة).

المقوم السياسي: يتمحور هذا المقوم في اتجاهين أساسيين هما:

- أ. **المحور الداخلي:** يختص بالتفاعلات السياسية القائمة داخل النسق السياسي الوطني (المشاركة السياسية، الانتخابات، التدول السلمي للسلطة..)، وكذا قابلية النظام على تعبئة عناصر قوة الدولة لتحقيق أهدافه التنموية.

ب. المحور الخارجي: يشير إلى قدرة الدولة على الاندماج في النسق الدولي لتحقيق أهدافها الوطنية من خلال سياستها الخارجية وكل من المحورين تستعمله كافة الدول للحفاظ على أمنها وأستقرارها

مستويات الامن في الوضع الراهن

الامن الانساني: أفرزت البيئة الدولية لما بعد الحرب الباردة مفاهيم مغايرة لمنظومة المفاهيم التي سادت في حقبة الحرب الباردة، حيث نجد مفهوم العولمة في مقابل الخصوصية، ومفهوم التدخل الدولي الانساني في مواجهة مفهوم السيادة الوطنية، ومفهوم الامن الانساني في مواجهة الامن الوطني، وقد طرح بلاتز Blatz. E.W سنة 1966م، مفهوم الامن الفردي في كتابه "الامن الانساني بعض التأمّلات"، فيه انطلق من فرضية أن الدولة الامنة لا تعني بالضرورة أفراداً آمنين، وهو ما مثل تحد لمفهوم أمن الدولة الذي يحقق أمن كل المؤسسات والأفراد، ويرى أن "مفهوم الامن الانساني هو مفهوم شامل يضم العلاقات الاجتماعية كافة، والتي تربط الجماعات والمجتمعات وتمثل تعويضاً أو بديلاً عن الشعور الذاتي بغياب الامن من خلال قبول أنماط معينة من السلطة.

أما وزير الخارجية الكندي السابق لويد أكسورثي Axworthy Loyd فيرى أن الامن الانساني هو طريقة بديلة لرؤية العالم تجعل الافراد محور الاهتمام، بدلاً من التركيز فقط على أمن الأقاليم والحكومات، وذلك من خلال الاعتماد على الاجراءات الوقائية بغية تقليل المخاطر. وبالتالي يعني "أبعد من غياب العنف المسلح، فهو يشتمل على حقوق الانسان، والحكم الرشيد، والحق في الحصول على فرص التعليم والرعاية الصحية والتأكد من أن كل فرد لديه الفرصة والقدرة لبلوغ احتياجاته الخاصة. وكل خطوة في هذا الاتجاه هي أيضا خطوة نحو تقليل الفقر، وتحقيق النمو الاقتصادي ومنع النزاعات، وتحقيق التحرر من الخوف و حرية الاجيال القادمة في أن ترث بيئة طبيعية وصحية، هذه هي الاركان المترابطة لتحقيق الامن الانساني ومن ثم الامن القومي.

أ. الامن القومي:

هناك مدرستان مختلفتان لدراسة موضوع الامن القومي هما:

الأول: المدرسة الاستراتيجية: تركز على الجانب العسكري والتهديد الخارجي والدولة كوحدة وحيدة في تحليل العلاقات الدولية، وعلى مفهوم القوة باعتبارها المقدرة على التحكم في تصرف الأطراف الأخرى، ويرمز لها بمقدرة سيطرة عقل الانسان على عقل الآخر. وتشتمل كل العلاقات الاجتماعية، وهي العنصر الأساس في تفسير العلاقات الدولية.

ويرى الباحث أن هناك سبعة معايير لتحقيق الحماية المادية للدولة من

التهديدات العسكرية وهي:

أ. التفاعل والوحدة بين السياسة الخارجية و سياسة الأمن والدفاع.

ب. الخطط الاستراتيجية والعقيدة العسكرية.

ت. مخصصات الدفاع.

ث. إدراك مصادر التهديد وتحليلها.

ج. القدرات الامنية.

ح. أنظمة التسليح وتقييم الاختيارات.

خ. التحالف والتعاون الاستراتيجي.

المدرسة المعاصرة التنموية: يرى أصحاب هذه المدرسة أن مصادر

التهديد لا تقتصر فقط على التهديد الخارجي وإنما أيضا على التهديد الداخلي، ويقدمون نظرة أوسع لمجال الامن القومي الذي يشمل أبعاداً اقتصادية واجتماعية وثقافية... وتقوم هذه المدرسة على اتجاهين أساسين هما: أمن الموارد الحيوية و الاستراتيجية والتنمية الاقتصادية

أما الدكتور أمين هويدي فقد يرى بأن الامن القومي قائماً على أساس

الاجراءات التي تتخذها الادولة لحماية أمنها، فالامن هو "الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الدولية.

ب. الامن الاقليمي:

برز مفهوم الامن الاقليمي في أعقاب الحرب العالمية الثانية حيث

نشأت هيئات ومنظمات أمنية إقليمية و دون إقليمية، كما ارتبط ظهورها بعوامل الجغرافيا السياسية (القارات، المناطق المحيطة بالبحار، المناطق دون